الاعتراف ضمنياً باسرائيل، وان كان عبر العودة الى قرار التقسيم لعام ١٩٤٧، أو عبر مجموعة من المراجع الشرعية لوضع الاراضي المحتلة القانوني. فالقرار الوحيد الذي يحدد شرعية قيام الدولة الفلسطينية، يحدد، أيضاً، شرعية قيام الدولة الاسرائيلية، وهو القرار ١٨١ لعام ١٩٤٧» (راغدة درغام، **الحوادث**، العدد ١٦٥٨، ١٢/٨/١٩٨٨، ص ٢٦). وأعلن عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف، ان المنظمة «تدرس، في الوقت الحاضر، فكرة الاعلان عن قيام دولة فلسطينية على اساس قرار تقسيم فلسطين العام ١٩٤٧... [و] أن منظمة التحرير مستعدة لبحث حدود دولة فلسطينية مستقلة مع اسرائيل والولايات المتحدة في مؤتمر دولي للسلام، لمناقشة أين حدود دولة فلسطين المعترف بها [؟] وأين حدود دولة اسرائيل المعترف بها [؟]» (**القبس**، ١٥/٨/١٩٨٨).

وقد بدأ وفد م.ت.ف. لدى الامم المتحدة «اجراء مشاورات واتصالات مع رؤساء وفود الدول الاعضاء... حول اعتراف دولهم، رسمياً، بالدولة الفلسطينية، اذا ما قرر المجلس الوطني الفلسطيني اعلان قيامها... [و] كشف مصدر فلسطيني أنه جرت اتصالات في مختلف الاتجاهات، على صعيد حركة عدم الانحياز، ومنظمتي المؤتمر الاسلامي والوحدة الافريقية... وقد أسفرت الاتصالات عن نتائج ايجابية، حيث وافقت حتى الآن ٤٠ دولة، بصفة نهائية، على الاعتراف بحكومة المنفى، الى جانب دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي والصين والدول العربية، عدا سوريا... وقد أبدت ايطاليا واليونان واسبانيا موافقتها المبدئية» (**الاهرام**، ١١/٨/١٩٨٨).

سخونة الوضع الذي ولدته قرارات الملك حسين فرضت سخونة في النقاش الدائر حول حل القضية الفلسطينية. وتجمع المصادر الفلسطينية ـ حسب مصادر صحفية ـ «على وجود ثلاثة خيارات أساسية، أو محورية، ستطرح للنقاش أمام المجلس الوطني لاتخاذ القرار المناسب. وهذه الخيارات هي: اعلان حكومة منفى فلسطينية، أو اعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة كانجاز من انجازات الانتفاضة، والخيار الثالث هو صياغة موقف تكتيكي يسمح بالامساك بكل الخيوط دون أي تسرع في الارتهان لخيار واحد، مع تطوير للعناصر الوطنية الكفاحية في كل المجالات، وصولاً، مرة أخرى، الى الدولة الفلسطينية» (مازن مصطفى، **الحوادث**، العدد ١٦٥٩، ١٩/٨/١٩٨٨، ص ٢٦). والخيار الاخير، آنف الذكر، أطلقت عليه تسمية «خيار كل الخيارات»، حيث «ترى قيادات فلسطينية، وعلى رأسها أبو عمار، ان ليس هناك ما يدعو الى اتخاذ قرار متسرّع، وان الطرف الفلسطيني يملك أوراقاً كثيرة، وأنه ليس محشوراً في أي زاوية» (**المصدر نفسه**، ص ٢٧).

ويشمل «خيار كل الخيارات» خمسة خيارات فرعية، هي: «١ ـ التنسيق مع الاردن... ويواجه هذا الرأي معارضة خفية داخل المنظمة تقول أن على المنظمة قبول ' التحدي ' ...؛ ٢ ـ اللجوء الى الامم المتحدة ومجلس الامن لفرض وصاية دولية مؤقتة على المناطق المحتلة، وتطبيق قرارات الامم المتحدة التي صدرت منذ العام ١٩٤٧ لصالح الحقوق الفلسطينية...؛ ٣ ـ تطوير الحوار الفلسطيني ـ الاميركي في اطار الوفاق الدولي الجديد، بمعنى رعاية الاتحاد السوفياتي للمصالح الفلسطينية ومساندتها كتوازن مع مساندة أميركا لاسرائيل...؛ ٤ ـ ... الاستعداد القانوني والاجرائي لكل الاحتمالات، وذلك باعادة تشكيل المنظمة داخلياً، لتكون أكثر أهلية في استقبال المسؤوليات...؛ ٥ ـ ... تهيئة الحاضنة العربية للتحرك الفلسطيني، سواء باتجاه الاعلان عن الدولة المستقلة أم خيار حكومة المنفى» (**المصدر نفسه**، ص ٢٧).

يذهب معظم التحليلات، بعد القرار الاردني بفك روابطه القانونية والادارية مع الضفة، الى القول «ان معركة الدولة الفلسطينية بدأت فعلاً، وانها ستكون بالغة الصعوبة والخطورة» (عبد الكريم أبو النصر، **المستقبل**، العدد ٥٩٩، ١٣/٨/١٩٨٨، ص ١٦).

أحمد شاهين